نيوليبراليّة Neoliberalism

التوجُّهات النيوليبراليّة في إسرائيل وأثرها على الواقع الفلسطينيّ

لميس فرّاج

آب 2020

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

التوجُّهات النيوليبراليّة في إسرائيل وأثرها على الواقع الفلسطينيّ
لميس فرّاج
باحثة في السياسات الاقتصاديّة؛ منسقة التدقيق المجتمعيّ
في الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

المحرر المسؤول: مهند مصطفى
تدقيق: حنا نور الحاج
مسؤولة الانتاج: إيناس خطيب
تصميم: أمل شوفاني

العنوان: همغينيم 90 حيفا
البريد الإلكتروني: mada@mada-research.org
رقم الهاتف: 04-8552035

◆ مقدمة

يرتبط الواقع الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا، ارتباطًا مباشرًا بالمعطيات والمتغيّرات الحاصلة في إسرائيل، وذلك بموجب العلاقات المؤطّرة ضمن اتّفاقيّة أوسلو، وملحقها بروتوكول باريس، وبموجب العلاقات الاقتصاديّة والتجاريّة القائمة أصلًا قبل تأطير العلاقة ضمن بروتوكول باريس. ومع تعاظم دَوْر الأحزاب اليمينيّة، وسيطرة التوجُّهات النيوليبراليّة على الحكومات في معظم دول العالم، وتراجُع دَوْر الأحزاب اليساريّة، كان الأثر واضحًا على الحكومات المتعاقبة في إسرائيل ما بعد العام 1977، وكذلك على النهج الذي تبنّته السلطة الفلسطينيّة منذ نشأتها. اتّجهت الحكومات في إسرائيل إلى تبنّي نهج السوق الحرّ، وإلى تبنّي سياسات ماليّة نيوليبراليّة، والتوجُّه نحو الخصخصة، وتعظيم دَوْر القِطاع الخاصّ، وكان لهذه التوجّهات أثرها المباشر على الواقع الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، وعلى الحكومة الفلسطينيّة، سواء أكان ذاك في العلاقات السياسيّة أم في العلاقات الاقتصاديّة.

ونظرًا لأهمّيّة هذا الموضوع، تحاول هذه الورقة توضيح العلاقة بين التوجّهات النيوليبراليّة في "إسرائيل"، والسياسات الماليّة المتَّبَعة وتوجّهات الحكومة الفلسطينيّة في فترة الأعوام 1995-2020، وأثرها على الواقع الاقتصاديّ الاجتماعيّ للمواطن الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة. تعتمد هذه الورقة على استعراض وتحليل الأدبيّات ذات الصلة، التي ستحاول توضيح شكل العلاقة بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل والإجابة عن الأسئلة السالفة الذكْر، والتي ستسهم في محاولة فهم أكثر للتوجُّهات القادمة للحكومة الفلسطينيّة، وللواقع الاقتصاديّ الاجتماعيّ للمواطنين في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة.

◆ لمحة عامّة عن تطوُّر الاقتصاد الإسرائيليّ (1948-1990)

انتهج الاقتصاد الإسرائيليّ منذ النكبة وإعلان دولة إسرائيل الأسلوبَ الأقرب إلى نظام التعاونيّات والكيبوتسات، والملْكيّة الجماعيّة، التي كانت في معظم أنشطة القِطاع الزراعيّ، أي أقرب إلى نظام الديمقراطيّة الاشتراكيّة،[1] حيث اعتمد على شكل شراكة بين القِطاع العامّ ورأس المال، والعمّال. وكانت موازنات الحكومة موجَّهة لدعم القِطاع الاجتماعيّ والرفاه الاجتماعيّ،[2] كما عملت الدولة آنذاك على الاستثمار في المشاريع ذات الطابع الضخم ومشاريع البنْية التحتيّة. نجحت الدولة في تحقيق النموّ الاقتصاديّ، الذي كان مرتكزًا ارتكازًا أساسيًّا على الموارد الماليّة ومصادر الدعم التي كانت تُضَخّ لدولة "إسرائيل"، سواء أكان ذلك من الدول الغربيّة الداعمة لإسرائيل، أم كان من الجماعات اليهوديّة الصهيونيّة في مختلف دول العالم، ومن خلال الصندوق القوميّ اليهوديّ،[3] فضلًا عن الاستمرار في مصادرة الأراضي والسيطرة على الموارد الطبيعيّة في فلسطين التاريخيّة. إضافة إلى الاستقلاليّة التي كانت تتمتّع بها الدولة، وإحكام السيطرة على الاقتصاد. وفي أواسط السبعينيّات، بدأت مَحاور التغيُّر في نهج الاقتصاد الإسرائيليّ تبرز، حيث تحوّلت معظم مصادر الدعم إلى الإنفاق العسكريّ ودعم الإنتاج العسكريّ والمصانع العسكريّة (وهو ما احتلّ أكثر من 30% من موازنة الدولة)،[4] وذلك على حساب الدعم

1. النقيب، فضل. (2011). "الاقتصاد الإسرائيليّ". لدى: كميل، منصور. (محرّر). **كتاب دليل إسرائيل العام 2011**. رام الله: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة. ص 525-575.
2. سلامة، عبد الغني. (2019). النيوليبراليّة في السياسة الإسرائيليّة. **قضايا إسرائيليّة**، عدد 74. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة "مدار". ص 31-49.
3. أبو راس، ثابت. (2017). الصندوق القوميّ اليهوديّ: الصراع على ماضيه ومستقبله. **قضايا إسرائيليّة**، عدد 28. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة "مدار". ص 23-35.
4. النقيب، فضل. مصدر سابق.

للأنشطة الاقتصاديّة (من الضروريّ الإشارة إلى أنّ معظم المنشآت المملوكة للدولة لم تكن قادرة على مواصلة الإنتاج دون الدعم الحكوميّ).

مع بداية السبعينيّات، تجلّت السياسات النيوليبراليّة في معظم دول العالم الغربيّ، إذ ابتدأت الدعوة إلى تحرير التجارة العالميّة، وإزالة الحواجز الجمركيّة وأُسّست منظّمة التجارة العالميّة. فعلى سبيل المثال، شَرَعت الولايات المتّحدة في اعتماد النهج النيوليبراليّ عام 1976 برئاسة جيمي كارتر، في حين بدأت تشيلي عام 1973 بتبنّي السياسات النيوليبراليّة المدعومة من قِبل الولايات المتّحدة، في أعقاب الانقلاب الذي قاده "پينوشيه" المدعوم من المخابرات الأمريكيّة ضدّ نظام "أَلَنْدي".[5]

ومع انتخاب الحكومة اليمينيّة في إسرائيل عام 1977، أخذت ملامح التوجُّهات النيوليبراليّة في الظهور، من خلال بيع معظم المنشآت الحكوميّة، وتخفيض الإنفاق الحكوميّ، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسيّة، ورفع ضريبة القيمة المضافة (ارتفعت من 8% إلى 12%).[6] رافق الفترةَ الواقعة بين العامَيْن 1977-1985 ارتفاعٌ في معدّلات التضخّم (حيث ارتفع معدّل التضخّم من 30% عام 1976 إلى 170% عام 1979،[7] وتجاوز نسبة الـ 400% في منتصف الثمانينيّات[8])، وركودٌ وكسادٌ في الاقتصاد، وزيادةٌ في الدَّيْن على الحكومة، وانخفاضٌ في الأجور، وارتفاعٌ في البطالة.[9]

وتعود تلك الأزمة إلى عدّة عوامل رئيسيّة تتمثّل في انخفاض الدعم الخارجيّ وتحويله للإنفاق على الإنتاج العسكريّ، وضعف الحكومة (حكومة الليكود آنذاك)، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط. ومع تشكيل حكومة الوحدة (الليكود والعمل، عام 1984)، ابتدأ برنامج الإصلاح الاقتصاديّ، الذي حقّق تحسُّنًا في وضع الاقتصاد بعامّة، وعلى وجه التحديد ما يتعلّق بالتضخّم، وتخفيض العجز، من خلال زيادة الدعم الحكوميّ للمنشآت الاقتصاديّة (سواء في ذلك الحكوميّةُ والمملوكةُ للقِطاع الخاصّ)، وتحديد سعر العملات الأجنبيّة، وحدّ التضخّم الماليّ وتحديده، ومنع سكّ النقود، وغيرها من الإجراءات التي أسهمت في السيطرة على العجز والتضخّم.

ويمكن القول إنّه حتّى عام 1985 كان القِطاع العامّ هو المحرّك الرئيسيّ للتنمية الاقتصاديّة في إسرائيل، حيث كان التركيز على الصناعات التحويليّة، والكيميائيّة، والصناعة العسكريّة. وتشير بعض الدراسات إلى أنّه في فترة ما بين العامَيْن 1969-1981 أظهرت مؤسّسات الهستدروت كفاءة أكبر من الشركات الخاصّة، حيث استند هذا التفوّق إلى دعم رأس المال، والصناعات التقنيّة العالية المعتمِدة على رأس المال.[10]

◆ الاقتصاد الفلسطينيّ في ما قبل أوسلو

قُبَيْل نكبة عام 1948، كانت فلسطين تخضع للانتداب البريطانيّ، حيث كان الاقتصاد الفلسطينيّ معتمدًا على الزراعة بالدرجة الأولى، إذ بلغت العمالة في القِطاع الزراعيّ 59% من السكّان الفلسطينيّين (بلغت نسبة إسهام القِطاع الزراعيّ من الناتج المحلّيّ الإجماليّ قبل عام 1967 نحو 35%، وتراجعت نسبة إسهام القِطاع

5. سلامة، عبد الغنيّ. مصدر سابق.
6. المصدر السابق.
7. Grinberg, Lev. (2017). Paving the way to neoliberalism (pp. 29-46). In Asa, Maron & Michael, Shalev (Eds.). **Neoliberalism as a state project**. New York: Oxford University Press.
8. سلامة، عبد الغنيّ. مصدر سابق.
9. Krampf, Arie. (2018). Israel's neoliberal turn and its national security paradigm. **Polish Political Science Yearbook**, vol. 47(2). Pp. 227–241.
10. Maman, Daniel. (2017). Big business and the state in the neoliberal era (pp. 46-60). In Asa, Maron & Michael, Shalev (Eds.). **Neoliberalism as a state project**. New York: Oxford University Press.

الزراعيّ حتّى بلغت 3% عام 2017).[11] أسهَمَ الانتداب البريطانيّ في تعزيز هجرة اليهود، وتعزيز استملاك الإسرائيليّين للأراضي، من خلال القوانين البريطانيّة المتعدّدة (قانون انتقال الأراضي لسنة 1920؛ قانون نزع الملْكيّة عام 1926؛ قانون الأراضي الموات -وغيرها من القوانين)،[12] وفرض الضرائب المرتفعة[13] التي أثقلت كاهل الفلاح الفلسطينيّ، ووسّعت الفجوة بين الملّاكين الكبار (الإقطاعيّين)، والفلّاحين الصغار، والمستأجرين، وأسهمت في تسليع الأرض، وزيادة الإنتاج من المحاصيل النقديّة الموجَّهة للبيع، والنموّ السريع للاستيطان اليهوديّ الرأسماليّ، والبرجوازيّة اليهوديّة، وهو ما أسهم في خلق مرحلة ضبابيّة المعالم بانتقال ما بين اقتصاد زراعيّ إلى اقتصاد رأسماليّ يهوديّ يضمّ قلّة من البرجوازيّين الفلسطينيّين، وتفاقم الصراع بين الفلّاحين الفقراء والإقطاعيّين الكبار، إضافة إلى الصراع القوميّ بين العرب واليهود، والصراع بين الإقطاعيّين العرب والتجّار البرجوازيّين العرب المستفيدين من الاستيطان اليهودي، والتي أدّت إلى تفجير ثورة عام 1936.[14]

لاحقًا لنكبة عام 1948، كان الاقتصاد الفلسطينيّ اقتصادًا خاضعًا للاقتصاد الإسرائيليّ، من حيث النظام الضريبيّ، التجاريّ، والنقديّ والماليّ، إضافة إلى العمالة الفلسطينيّة داخل المنشآت الإسرائيليّة (التي كانت قائمة قبل عام النكبة). ومع احتلال عام 1967، تفاقمت التشويهات في الاقتصاد الفلسطينيّ، وتعمّقت التبعيّة، حيث حدّت الأوامر العسكريّة الإسرائيليّة من النشاط المصرفيّ والتجاريّ، وارتفعت وتيرة مصادرة الأراضي، وارتفعت نسبة العمل في السوق الإسرائيليّة، وبخاصّة في قِطاعات الإنشاءات، حتّى بلغت نسبة العمل الفلسطينيّ في إسرائيل قُبَيْل الانتفاضة الأولى (عام 1987) 40% من قوّة العمل الفلسطينيّة،[15] كما أنّ الواردات والصادرات الفلسطينيّة من إسرائيل وإليها شكّلت نحو 80% من إجماليّ الواردات والصادرات. كذلك حدّدت الأوامر العسكريّة علاقات الاستيراد والتصدير، واستخدمتها في ما يخدم مصلحتها. فعلى سبيل المثال، سُمح بالتصدير إلى الأردن، مقابل الحصول على العملة الأردنيّة لوضعها في الحسابات الإسرائيليّة للحفاظ على وجود عملة صعبة.[16]

◆ الاقتصاد الإسرائيليّ وأثره المباشر على الاقتصاد الفلسطينيّ:

اتّفاقيّة أوسلو وبروتوكول باريس ونشوء مؤسّسات السلطة

مع بداية التسعينيّات، عُقِد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، وتبعه توقيع اتّفاقيّة أوسلو عام 1993، وبروتوكول باريس عام 1994، وإنشاء مؤسّسات السلطة الفلسطينيّة، حيث انتهجت السلطة مبادئ الاقتصاد الحرّ،[17] للتأكيد للمجتمع الدوليّ أنّ نهج السوق الحرّ هو المبدأ الأساس في تأسيس السلطة الفلسطينيّة، وفي اعتمادها على المساعدات الدوليّة.[18] جدير بالذكر أنّ مبدأ السوق الحرّ هو أحد التجلّيات المنبثقة عن بروتوكول باريس، الذي اعتمد على نظام الاتّحاد الجمركيّ ما بين الاقتصاد الفلسطينيّ والإسرائيليّ، وهو ما يعني غياب الحدود الاقتصاديّة بين الطرفَيْن وحرّيّة حركة البضائع والعمال، والالتزام بسياسة تجاريّة واحدة

11. Kurzom, George. (2018). The Palestinian agricultural sector and the grand breakdown. **Afaq magazine**, 101. MAAN Development Center. Retrieved in April 20, 2020.

12. سليمان، محمّد. (1985). القوانين البريطانيّة واستملاك الصهيونيّين في فلسطين 1920-1930. **مجلّة شؤون فلسطينيّة**، عدد 148-149. مركز الأبحاث في منظّمة التحرير الفلسطينيّة. ص 55-75.

13. على سبيل المثال، ارتفعت ضريبة الجمرك على السكّر من 11% عام 1922 إلى 100% عام 1935، كما ارتفعت على البنزين من 11% عام 1922 إلى 208% عام 1935. المصدر: كنفاني، غسّان. (1972). **ثورة 1936-1939 خلفيّات وتفاصيل وتحليل**. دار العلم والمعرفة.

14. كنفاني، غسّان. (1972). **ثورة 1936-1939 خلفيّات وتفاصيل وتحليل**. دار العلم والمعرفة.

15. الشيقاقي، إبراهيم. (2020). فلسطين: الاقتصاد المقاوم والاقتصاد المهادن. **الخندق**، العدد الرابع. مستقاة بتاريخ (2020/6/20)

16. المصدر السابق.

17. دعنا، طارق. (2014، 14 كانون الثاني). **الرأسماليّة الفلسطينيّة المتمادية**. **الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينيّة**. مستقاة بتاريخ (2020/3/30)

18. الترتير، علاء. (2019، 27 نيسان). **النيوليبراليّة بنكهتها الفلسطينيّة**. **الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينيّة**. مستقاة بتاريخ (2020/4/15)

تجاه الأطراف الأخرى مع بعض الاستثناءات.[19] تنعكس آثار پروتوكول باريس انعكاسًا مباشرًا على الاقتصاد الفلسطينيّ من خلال ما يلي: التحكّم بالضرائب، وربطها بنِسب الضرائب الإسرائيليّة مع هوامش بسيطة، وفرض علاقات تجاريّة غير متساوية ترغم الفلسطينيّين على نحوٍ غير مباشر على الاستيراد من خلال الوكلاء الإسرائيليّين،[20] للاستفادة من الكوتا الممنوحة للإسرائيليّ، وقوّة الاقتصاد الإسرائيليّ وعلاقاته مع الدول، بالإضافة إلى غياب السيطرة الفلسطينيّة على المعابر والحدود.

أخذت ملامح التوجّهات النيوليبراليّة في البروز حيث شَرَعت السلطة في العمل على دعم القِطاع الخاصّ، من خلال سَنّ القوانين والتشريعات، كقانون تشجيع الاستثمار، ومنح للاحتكارات، وتعزيز للاستيراد، بغية تعظيم الإيرادات الضريبيّة، والمُضِيّ في النموّ الاقتصاديّ. من الأمثلة البارزة على دعم الاحتكارات شركة الاتّصالات التي أُسّست عام 1995 والتابعة لشركة باديكو التي يرأسها صبيح المصري، والتي مُنِحت ترخيصًا لمدّة 20 عامًا، وفي عام 2016 جُدّدت رخصتها مرّة أخرى. وثمّة مثال آخر ينعكس في ما أفرزه قانون الوكالات لعام 1996 الذي تطلّب أن يكون هناك وكيل حصريّ واحد للاستيراد من الشركات العالميّة، الأمر الذي عزّز من قدرة كبار المستثمرين على الاحتكار، وأدّى إلى إدخال البضائع المستورَدة إلى السوق الفلسطينيّ، مع العلم أنّ العديد منها يجري إنتاجه محلّيًّا، ممّا أثّر سلبًا على المنتَجات المحلّيّة وقدرتها على المنافسة.[21]

اتّسمت الفترة الواقعة بين العامَيْن 1993-2000 بالملامح التالية: ارتفعت المؤشّرات الاقتصاديّة (ارتفع الناتج المحلّيّ الإجماليّ بأكثر من 42%)،[22] وتغيّرت تركيبة الناتج المحلّيّ الإجماليّ بحيث توجَّه نحو القِطاعات الخدماتيّة والإنشاءات على حساب قِطاعات الإنتاج والصناعة والزراعة، مع العلم أنّ القِطاعات الإنتاجيّة تُولِّد النموَّ الطويل الأجل للاقتصاد،[23] وبالتالي أفضى التغيير في التوجُّه في الأنشطة الاقتصاديّة إلى تغيير في سوق العمل، كما رافقتْ هذه المرحلةَ المساعداتُ الخارجيّة التي وُجّهت في غالبها لدعم بناء مؤسّسات السلطة، وتطوير البنْية التحتيّة.

◆ النيوليبراليّة والخصخصة في إسرائيل

مع بداية التسعينيّات، أصبحت مظاهر النيوليبراليّة جليّة، واتّسمت بالخصخصة، وتقليص حجم القِطاع العامّ، واتّباع الحكومة السياساتِ الاقتصاديّةَ المشجِّعة للاستثمار والجاذبة للاستثمار الخارجيّ، وسياسة الانفتاح على الأسواق العالميّة. فقد اتّسمت مرحلة التسعينيّات بتوثيق العلاقات بين العديد من الدول، ومنها الدول العربيّة التي كانت قبل ذلك تنتهج نهج مقاطعة إسرائيل. أصبحت مشاركة الدولة أكثر انتقائيّة وموجَّهة لدعم القِطاعات الموجّهة للتصدير وتعزيز البحث والتطوير. فعلى سبيل المثال، دعمت الحكومة قِطاع التقنيّات العالية (High-tech) دعمًا مباشرًا وغير مباشر، من خلال الإعفاءات الضريبيّة الكبيرة والمنَح الاستثماريّة للشركات المحلّيّة والأجنبيّة،[24] كما ارتفع معدّل نموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ إلى 5.5% في الفترة الواقعة بين

19. الشعيبي، هالة. (2013). **ورقة عمل: بروتوكول باريس الاقتصاديّ: مراجعة الواقع التطبيقيّ**. رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ (ماس).

20. نخلة، خليل. (2011). **فلسطين وطن للبيع**، (ترجمه من الإنجليزيّة: عباب مراد). البيرة: مؤسّسة روزا لوكسومبرغ. ص 61-143.

21. Bouillon, Markus. (2004). The failure of big business: On the socio-economic reality of the Middle East peace process. **Mediterranean Politics**, 9(1). Pp. 1-28.

22. **الاقتصاد الفلسطينيّ بعد 20 عامًا من اتّفاقيّة أوسلو**. (2013، أيلول). تقرير نهائيّ لجلسة طاولة مستديرة (9). رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصاديّة الفلسطينيّ (ماس). مستقاة بتاريخ (2020/4/20)

23. البطمة، سامية. (2015، 22 تمّوز). **فتح سوق العمل للمرأة الفلسطينيّة**. **الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينيّة**. مستقاة بتاريخ (2020/4/20)

24. Maman, Daniel. Ibid.

العامين 1990-1999، بعد أن كان 3.3% في الفترة 1980-1989.[25] وفي النصف الأوّل من التسعينيّات، أعيدت هيكلةُ سوق العمل الناتجةُ عن الهجرة المتزايدة إلى إسرائيل، بعد انهيار الاتّحاد السوفييتيّ، ممّا يعني وجود عمالة أكثر بأجر أقلّ من أجر العامل الإسرائيليّ.[26] في المقابل، اتّسمت فترة التسعينيّات بنموّ مستمرّ وبمعدّلات عالية في الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وتزايد متسارع في تراكم رأس المال البشريّ والماديّ، وخلق البيئة المشجّعة للاستثمار.[27]

علاوة على هذا، عُزِّز النهج النيوليبراليّ من خلال خصخصة الشركات وتقليص دَوْر الحكومة، بحيث أصبحت الشركات ومجموعات الأعمال التي كانت من قِبل الدولة أو الهستدروت، أصبحت مملوكة بالكامل من قِبل القِطاع الخاصّ، وانخفضت ملْكيّة الدولة للشركات الإسرائيليّة من 27% عام 1985 إلى 6% عام 1995. فعلى سبيل المثال، حتّى أواخر الثمانينيّات، كانت هناك عدّة مجموعات تجاريّة احتلّت مناصب محوريّة في الاقتصاد (هيوعليم وكور مملوكة من الهستدروت؛ مجموعة لِئومي مملوكة للمنظّمة الصهيونيّة العالميّة؛ مجموعة الكيماويّات الإسرائيليّة المسيطرة على معظم الموارد المعدنيّة الإسرائيليّة مملوكة للدولة)، أصبحت مملوكة للقِطاع الخاصّ في منتصف التسعينيّات،[28] وخلال فترة حكومة رابين الثانية بيعتْ 17 شركة حكوميّة،[29] وخلال العام 2000 جَرَتْ خصخصة جزء من الشركات الحكوميّة، من بينها شركة الطيران "إل_عال"، وشركة الاتّصالات "بيزك"، وشركة "تْصِيم" للملاحة البحريّة، ومصافي تكرير النفط (في حيفا).[30] كذلك أصبحت معظم الشركات الخاصّة في إسرائيل مملوكة لمجموعة صغيرة من المالكين؛ حيث إنّ 80% من الشركات تتبع لسبع شركات (أي الشركات الأمّ).[31]

◆ السِّمات الاقتصاديّة بعد عام 2000

اندلعت الانتفاضة الثانية في نهاية العام 2000، لتعبّر عن حالة من الرفض والتمرّد، وضرب بالحائط لجميع الاتّفاقيّات مع إسرائيل، ومشاركة لبعض قوّات الأمن الفلسطينيّة في الانتفاضة، وما لبثت إسرائيل أن واجهتها بشتّى الطرق، الماديّة والبشريّة، وتدمير للبنْية التحتيّة للأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة،[32] وبالتضييقات الاقتصاديّة على مختلف الصُّعُد، ومن ضمنها وقف تحويلات المُقاصّة، وهو ما يوضّح تحكُّم إسرائيل بالأموال الفلسطينيّة تبعا للعلاقات والتطورات السياسيّة. وفي تلك المرحلة استنجدت السلطة الفلسطينيّة بالمانحين، وشرعت في الالتزام بمعايير وشروط المانحين، سواء كانت سياسيّة، أم كانت في إصلاح القِطاع العامّ، أم في إعادة بناء أجهزة الأمن الفلسطينيّة، وربط أجهزة الأمن الفلسطينيّة بمصالح الأمن الإسرائيليّ والأمريكيّ،[33] وخلال العام 2005 أُجرِيَت الانتخابات التشريعيّة الثانية التي جاءت بنتائج لم تنسجم مع المصالح السياسيّة الدوليّة (فوز حكومة "حماس"). تلا فوزَ حركة حماس فرضُ سلسلة من العقوبات، إذ جرى تعطيل تحويل

25. النقيب، فضل. مصدر سابق.

26. Grinberg, Lev. Ibid.

27. النقيب، فضل. مصدر سابق.

28. Maman, Daniel. Ibid.

29. سلامة، عبدالغنيّ. مصدر سابق.

30. خصخصة الخدمات العامّة في إسرائيل. (2008، أيلول). رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة (مدار). مستقاة بتاريخ (2020/4/1)

31. Maman, Daniel. Ibid.

32. الترتير، علاء. (2017، 16 أيّار). **الأجهزة الأمنيّة للسلطة الفلسطينيّة: أمْنُ مَن؟** الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينيّة. مستقاة بتاريخ (2020/4/1)

33. المرجع السابق.

إسرائيل للمُقاصّة؛ فخلال فترة العامَيْن 2006-2007 احتجزت إسرائيل ما يقارب 4.8 مليار شيكل،[34] وأُوقِفت المنَح والمساعدات الدوليّة. وبعد تولّي سلام فيّاض رئاسة الوزراء، جرى إطلاق خطّة التنمية الفلسطينيّة 2008-2010، التي تضمّنت الإصلاحات الماليّة (تقليص حجم فاتورة الراوتب؛ إصلاح إدارة الضرائب...)، ودفع عجلة الاقتصاد، وتشجيع الاستثمارات. كذلك عُقِد مؤتمر الاستثمار الفلسطينيّ الذي شاركت فيه مجموعة من المستثمرين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، والذي أنتج مدينة "روابي"[35] (حيث جرى التعاقد لإنشائها مع ما يزيد على 10 شركات إسرائيليّة لتوريد المستلزمات)،[36] والمناطق الصناعيّة المشتركة، ومَنَحَ امتيازًا لبنك فلسطين.[37]

أمّا في إسرائيل، فقد كان لاندلاع الانتفاضة بالِغُ الأثر على الاقتصاد الإسرائيليّ، إذ كان أثره أكبر من الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008، فقد بلغ معدّل النموّ في الناتج المحلّيّ الإجماليّ، عام 2000، 8.7% وانخفض إلى 0.9% عام 2002.[38] ومع بداية عام 2003، أخذ وضع إسرائيل الاقتصاديّ يتحسّن تدريجيًّا، حيث انخفضت معدّلات البطالة، وارتفع النموّ في الناتج المحلّيّ الإجماليّ. بَيْدَ أنّ السياسات النيوليبراليّة التي نجحت في تحقيق النموّ الاقتصاديّ، وعلى نحوٍ نسبيّ في خفض معدّلات البطالة، عمّقت الفجوة بين الشرائح المجتمعيّة، إذ بلغ معدّل الدخل الشهريّ للفئة الأغنى (التي تشكّل 1% من المجتمع) 139 ألف شيكل، أي ما يعادل 26 ضعفًا من الراتب الأدنى،[39] في حين بلغت نسبة الذين يتقاضَوْن الحدّ الأدنى للأجور وما دونه 33.6%، وهي من أعلى النِّسَب بين الدول المتطوّرة الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية للدول المتطوّرة.[40] كذلك إنّ مُعامِل جيني[41] في العام 2016 (Gini coefficient)، المُعامِل الذي يعكس عدالة التوزيع في الدخل، بلغ 0.39، بينما بلغ في النرويج في العام ذاته 0.28،[42] إضافة إلى ازدياد حدّة الفقر، حيث وصلت نسبة الفقر[43] عام 2019 إلى 21%.[44] وأدّت السياسات النيوليبراليّة إلى تخفيض الإنفاق الحكوميّ على القِطاع الاجتماعيّ. فعلى سبيل المثال، استطاعت المخصّصات الاجتماعيّة في العام 2002 إخراجَ ما نِسْبته 31.5% من العائلات الفقيرة من دائرة الفقر؛ أمّا في العام 2018، فانخفضت النسبة إلى 23.4%،[45] ممّا يشير إلى تراجع حجم المخصّصات الفعليّ، وغيرها من الآفات التي تفاقمت ودفعت إلى اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات عام 2011.

34. أبو ديّة، أحمد. (2008). الإيرادات والنفقات خلال عامَيْ 2006-2007. **الأداء الماليّ للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة**، سلسلة تقارير (16). رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان.

35. نخلة، خليل. مصدر سابق.

36. دعنا، طارق. مصدر سابق.

37. نخلة، خليل. مصدر سابق.

38. النقيب، فضل. مصدر سابق.

39. الفجوات الاجتماعيّة في إسرائيل آخذة بالاتّساع: المداخيل تزداد لدى الأغنياء والميسورين فقط. (2020، 25 شباط). **ملحق المشهد**، العدد 443. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة (مدار). مستقاة بتاريخ (2020/4/28).

40. المصدر السابق.

41. مُعامِل جيني هو أحد أهمّ المقاييس لقياس عدالة توزيع الدخل في أيّ اقتصاد، وهي الأداة الأكثر شيوعًا في هذا المجال. وتنحصر قيمة هذا المُعامِل بين الصفر والواحد، بحيث كلّما اقتربت قيمة المعامل من الصفر كان توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أكثر عدالة، والعكس صحيح (عبد الكريم، نصر. (2018). **فجوة الرواتب في الوظيفة العموميّة، الواقع والإجراءات المقترحة لردمها**. ائتلاف أمان).

42. GINI index (World Bank estimate). **https://bit.ly/31yJIoY**

43. حسب تقرير الفقر، خطّ الفقر بالنسبة للفرد الواحد بات 3,593 شيكلًا، أمّا بالنسبة لعائلة من شخصين فإنّ خطّ الفقر بات 5,750 شيكلًا، ومن ثلاثة أشخاص: 7,618 شيكلًا، ومن أربعة أشخاص: 9,199 شيكلًا، ومن خمسة أشخاص: 10,780 شيكلًا، ومن ستّة أشخاص: 12,218 شيكلًا، ومن سبعة أشخاص: 13,655 شيكلًا، ومن ثمانية أشخاص: 14,949 شيكلًا، ومن تسعة أشخاص: 16,099 شيكلًا (ملحق المشهد، 443. مصدر سابق).

44. جرايسي، برهوم. (2020، 21 كانون الثاني). استقرار في نسبة الفقر 21.2% واستمرار تعمُّقه لدى العرب. **ملحق المشهد السياسيّ**. رام الله: المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة (مدار). مستقاة بتاريخ (2010/4/28)

45. المصدر السابق.

◆ التوجّهات النيوليبراليّة في إسرائيل وأثرها على الواقع الفلسطينيّ

شكّل بروتوكول باريس الإطارَ الناظم لعلاقة السلطة الفلسطينيّة بإسرائيل، وحدّد الخطوط العريضة لشكل تلك العلاقة، والتي جاءت تحت ذريعة السلام الاقتصاديّ، وتحسين مستوى معيشة الفلسطينيّين، للتسهيل عليهم تقديم التنازلات السياسيّة.[46] رسم بروتوكول باريس السياسات الماليّة التي من المفترَض اتّباعها من قِبل السلطة الفلسطينيّة، والتي جاءت منسجمة تمامًا مع تطلُّعات المجتمع الدوليّ والمانحين، حيث انتهجت السياساتِ النيوليبراليّةَ، والتي جاءت في مختلف المناحي، وعملت على فتح الأسواق، وتشجيع الاستيراد، وخلق البيئة الجاذبة للاستثمارات، وتعزيز الإنفاق على تشكيل مؤسّسات السلطة، وتعزيز قِطاع الأمن (تبعًا لأهواء المانحين وإسرائيل).

كذلك عزّز بروتوكول باريس تبعيّة الاقتصاد الفلسطينيّ للاقتصاد الإسرائيليّ، من خلال التحكّم بالسلع المستورَدة وأنواعها وكمّيّاتها، وبلد المنشأ، إلى التحكُّم بالنظام الضريبيّ، وعلى وجه التحديد في ما يتعلّق بالجمارك وضريبة القيمة المضافة. فعلى سبيل المثال، أكثر من 85% من الضرائب هي ضرائب غير مباشرة[47] ويدفعها على حدّ سواء الفقراءُ والأغنياء (ضريبة القيمة المضافة؛ الجمارك؛ ضريبة المحروقات)، مع العلم أنّ بروتوكول باريس سمح بفارق 2% بين ضريبة القيمة المضافة في إسرائيل وفلسطين، ممّا يعني أنّ المواطن الفلسطينيّ في فلسطين يدفع تقريبًا -بشكل أو بآخر- الأسعار ذاتها التي في إسرائيل مع التأكيد على أنّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ لإسرائيل أضعاف الناتج المحلّيّ الإجماليّ الفلسطينيّ، كما أنّ بروتوكول باريس يتحكّم بالإنتاج الفلسطينيّ وما يسمح بإنتاجه، وما يسمح بإدخاله، إضافة إلى التحكّم بأموال المُقاصّة، وتقلّد مفاتيحها وتحويلها تبعًا للحالة السياسيّة وغيرها من التفاصيل التي كبّلت الاقتصاد الفلسطينيّ.

أسهمت تلك العوامل والسياسات المنتهَجة من قِبل الحكومات الفلسطينيّة المتعاقبة في خلق اقتصاد خدماتيّ يبدو جليًّا من خلال إسهام الأنشطة الاقتصاديّة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ حيث تُشكّل الأنشطة الخدماتيّة نحوَ 60% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ في الضفّة الغربيّة وقِطاع غزّة، في حين أنّ الأنشطة الزراعيّة والحراجة وتربية المواشي وصيد الأسماك تشكّل 6% فقط، بينما تشكّل أنشطة التعدين والمحاجر والصناعة وإمدادات المياه والكهرباء 13% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ؛[48] وهو ما أضعف قِطاع الإنتاج، وجعل الاقتصاد الفلسطينيّ اقتصادًا استهلاكيًّا مبنيًّا على الاستيراد (عام 2018 بلغت قيمة الواردات 6.5 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الصادرات 1.1 مليار دولار)،[49] وتحديدًا من إسرائيل، حيث بلغت نسبة الواردات من إسرائيل 55.5% من إجماليّ الواردات، في حين شكّلت نسبة الصادرات إلى إسرائيل 83% من إجماليّ الصادرات.

أفرزت السياسات النيوليبراليّة، في نهاية المطاف، زيادةً في الفقر والبطالة البالغة نسبة 30%، وتعميقًا للفجوات الطبقيّة، حيث إنّ نحو 29.2% من سكّان فلسطين عانَوْا من الفقر عام 2019،[50] مع العلم أنّ نسبة الفقر عام 2010 كانت 25%. فضلًا عن هذا، أفرزت السياسات النيوليبراليّة تسهيلات للاقتراض

46. الترتير، علاء. (2019). "الاقتصاد المشتبك في فلسطين المحتلّة". لدى: جرجس، فوّاز (محرّر)، (2015). **السياسة المشتبكة في الشرق الأوسط** (بالإنجليزيّة). مستقاة بتاريخ (2020/5/5)

47. الموقع الرسميّ لوزارة الماليّة والتخطيط. التقارير الماليّة الشهريّة. رام الله.

48. صادق، طارق. (2020). الاقتصاد الفلسطينيّ في زمن كورونا. مجلّة الدراسات الفلسطينيّة، العدد 123. رام الله: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة. ص 165-170. مستقاة بتاريخ (2020/6/28)

49. الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. (2019). إحصاءات التجارة الخارجيّة المرصودة، السلع والخدمات 2018: نتائج أساسيّة. رام الله.

50. الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. (2017). مسح إنفاق واستهلاك الأسرة (تشرين الأوّل 2016 - أيلول 2017). رام الله.

البنكيّ، وتشجيعًا على ثقافة الاستهلاك. فعلى سبيل المثال، 75% من موظّفي القِطاع العامّ مَدِينون،[51] علمًا أنّ أكثر من 40% منهم يتقاضَوْن أجرًا شهريًّا أقلّ من ألفَيْ شيكل. وبالتالي ليس مستغرَبًا ما يحدث بين الفينة والأخرى، من إضرابات واحتجاجات، كإضراب السائقين (الذي جاء احتجاجًا على ارتفاع الأسعار وارتفاع أسعار الوقود)، حيث قام نحو 24 ألف سائق فلسطينيّ بإضراب عامّ شمل معظم مناطق الضفّة الغربيّة؛ وكحراك المعلّمين عام 2016 الذي كان احتجاجًا على السياسات في توزيع المداخيل في السلطة الفلسطينيّة، وإعادة العمل النقابيّ من أجل المطالبة بالحقوق، وغيرها من الإضرابات والاحتجاجات التي جاءت نتيجة للسياسات الموجَّهة لخدمة الرأسمال الفلسطينيّ على حساب الفئات المتوسّطة والفقيرة.

◆ العمالة الفلسطينيّة في "إسرائيل والمستوطنات"

تشير الأدبيّات إلى أنّ العمالة الفلسطينيّة في السوق الإسرائيليّة، وداخل المنشآت الإسرائيليّة، تعود إلى ما قبل عام النكبة. وعلى مدار الأعوام، وفي ظلّ ضعف الاقتصاد الفلسطينيّ وعدم قدرته على استيعاب اليد العاملة الفلسطينيّة، استمرّت ظاهرة العمل داخل إسرائيل، وتفاوتت نسبة العمالة وَفقًا للظرف السياسيّ.

بلغ عدد العمّال الفلسطينيّين في إسرائيل والمستوطنات ما يقارب 133 ألف عامل في نهاية العام 2019، أي نحو 13% من عدد العاملين في فلسطين،[52] كما بلغ معدّل الأجر اليوميّ للعامل داخل إسرائيل قرابة 250 شيكلًا، أي -في الحساب الإجماليّ- أكثر من 900 مليون شيكل شهريًّا، وهو ما ينعكس على حركة الاقتصاد المحلّيّ، وحركة البيع والشراء، نظرًا لارتفاع معدّل الأجور للعاملين في الداخل مقارنة مع العاملين المحلّيّين الذين -في الغالب- ينفقون ويستهلكون في السوق المحلّيّ. أضف إلى ذلك أنّه بلغت قيمة التحويلات من العاملين في إسرائيل ما يربو على مليارَيْ دولار عام 2018، أي نحو 25% من إجماليّ الأجور التي يحصّلها العاملون الفلسطينيّون في القِطاعات، كما شكّلت نسبةَ 14% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ.[53]

تشير المعطيات السالفة الذكْر إلى أحد أهمّ أركان تجلّيات العلاقة بين الاقتصاد الفلسطينيّ والاقتصاد الإسرائيليّ، التي تقوّض أيّ محاولات لتحقيق الاستقلال الاقتصاديّ، حيث إنّ العمالة في إسرائيل، من حيث العدد والمردود المادّيّ، تؤثّر على شكل الاقتصاد الفلسطينيّ، كما أنّها أسهمت في خلق وظائف (غير إنتاجيّة) تعتاش على تلك العلاقة، كسماسرة التصاريح على سبيل المثال، وغيرها من الأشكال التي تعزّز تبعيّة الاقتصاد الفلسطينيّ للاقتصاد الإسرائيليّ (نحو: التعاقد من الباطن؛ المقاولين في إسرائيل؛ الاتّفاقيّات الثنائيّة ...).

◆ نقاش وخاتمة

أظهرت الورقة بعض ملامح العلاقة بين التوجُّهات النيوليبراليّة في إسرائيل، والسياسات الماليّة المتّبعة وتوجُّهات الحكومة الفلسطينيّة على الواقع الاقتصاديّ _ الاجتماعيّ للمواطن الفلسطينيّ في الضفّة الغربيّة، حيث أظهرت الورقة تبعيّة الاقتصاد الفلسطينيّ للاقتصاد الإسرائيليّ، وسيطرة الاقتصاد الإسرائيليّ عليه، وقد يكون أبرز الملامح الظاهرة في هذه التبعيّة وهذه السيطرة: الارتباط بالعملة الإسرائيليّة، والتحكّم

51. دعنا، طارق. مصدر سابق.
52. الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ. (2020). **د. عوض تستعرض أبرز مؤشّرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة فلسطين**. رام الله.
53. قزمار، عصمت. (2020، 16 نيسان). **العمالة الفلسطينيّة في الداخل في ظلّ أزمة كوفيد**. رام الله: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

بالضرائب والجمارك، والعمالة داخل إسرائيل، والسيطرة على حركة الاستيراد والتصدير من حيث الكمّ والنوع وبلد المنشأ، وغيرها من الدلائل التي تعمّق تشوُّهات وتبعيّة الاقتصاد الفلسطينيّ. كذلك أظهرت الورقة أثر السياسات النيوليبراليّة على تعزيز الفردانيّة، والفجوات الطبقيّة، وإسهامها في تحقيق الثروة الفرديّة لفئة صغيرة، والفقر الوطنيّ للجميع.

في ظلّ هذه العلاقة الشائكة قد تكون الفرصة حانت لمراجعة السياسات الاقتصاديّة والماليّة المتّبَعة من قِبل السلطة الفلسطينيّة، والنهج النيوليبراليّ، والعمل على تعزيز ودعم القِطاعات الإنتاجيّة، ولا سيّما قِطاع الزراعة، من خلال تبنّي سياسات حماية للمنتَج المحلّيّ، وخلق نظام ضريبيّ تصاعديّ. وقد تكون الفرصة متاحة للانفكاك الفعليّ من جميع الاتّفاقيّات الموقَّعة مع "إسرائيل" والعمل في سبيل تعزيز استقلاليّة الاقتصاد الفلسطينيّ.